

**تمهيد:**

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008 كنتيجة للإخفاق الكبير الذي عرفه استرداد الديون العقارية الممولة من طرف البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية، إن هذه الأزمة التي عصفت و لا تزال تعصف باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى والدول النامية على السواء كانت في البداية أزمة رهون عقارية من الدرجة الثانية، وكان بالإمكان التحكم فيها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على الرغم من أن حجم هذه القروض يعتبر ضعيفا نوعا ما، نسبة إلى مجموع القروض العقارية الممنوحة في هذا البلد، إلا أن أثرها السلبي كان عظيما إذ تحولت من أزمة عقارية أمريكية بحثة إلى أزمة مالية عالمية خانقة ثم أزمة اقتصادية شرسة، مست جميع دول العالم بدون استثناء.

**أولا- أسباب الأزمة**

يشير الباحثون إلى أن هناك أسباب متعددة أدت إلى وقوع الأزمة المالية العالمية التي انفجرت عام 2008، والتي كشفت عن النقص المتواجد في القطاع المالي العالمي، وهي:

**1منح قروض عالية المخاطر:**

برزت إلى الوجود ظاهرة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعرف لها أي تطبيق في دول أخرى، فالي غاية سنة 2001 لم يكن هذا النمط من القروض معروفا خارج الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن منح القروض العقارية أخذ قفزة نوعية ما بين 2001-2006، إذ ارتفعت قيمة القروض الممنوحة في هذه الفترة من 94 مليار دولار إلى ما يقارب 700 مليار دولار ، أي أن الزيادة قدرت بحوالي 7 مرات.<sup>1</sup> إن ركض وراء تحقيق الربح السريع من طرف بنوك الاستثمار ، وغياب الرقابة الصارمة من طرف الهيئات المعنية كان من إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشوب أزمة القروض الرهنية العقارية في وم أ.

من إحدى الأسباب الأخرى التي ساعدت على توسيع القروض العقارية إلى الفئات ذات الدخل الضعيف هو جود قوانين، تدافع عن حق المواطن الأمريكي في الحصول على قرض أو على سكن بغض النظر عن العرق أو السن، كما تحت البنوك والمؤسسات المالية تلبية طلبات المواطنين المتعلقة بالقروض العقارية وغيرها خصوصا بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف.<sup>2</sup>

**2-ارتفاع أسعار العقارات وارتفاع أسعار الفائدة:** لقد شهدت أسعار العقارات خصوصا السكنية منها في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1977-2006)، وصل إلى حدود 124 بالمئة ، مما دفع الكثير على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64 بالمئة في عام 1966 إلى 69.2 بالمئة في عام 2004، وفي ظل ارتفاع أسعار العقارات هذه أخذ الكثير من أصحابها في الاقتراض بضمان قيمتها والتي تسدد بالأساس وكانت قيمة العقار الذي يتزايد باستمرار هي الضمان، وفي عام 2006-2007 بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع

<sup>1</sup> يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية: بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2015، ص 144.

<sup>2</sup> عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية أزمة: sub-prime، دار النشر légede، 2009، ص ص22-34.

بصورة غير متوقعة، أضعفت من التزامات ذوي الدخل المحدود وزادت من أعباء قروض العقارات التي التزموا بها في بناء أو شراء تلك العقارات، مما حد من قدرتهم على السداد وأصبحوا غير قادرين على سداد الأقساط الباهضة للقروض، مما أدى إلى توجه البنوك إلى بيع الديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين، قاموا بالتأمين عليها، وبعد قيام الأزمة أفلست البنوك وشركات التأمين معا.<sup>3</sup>

### 3- تراجع التجارة الخارجية:

تسبب تراجع التجارة الخارجية خلال نهاية التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين- بسبب ظهور قوى تجارية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان - في تراجع حجم الموارد المالية الأمريكية وانخفاض حجم السيولة المالية لديها وعدم قدرة المؤسسات المالية الأمريكية على إحداث التوازن بين الإقراض والسيولة المالية مما أفقدها القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية ووصل الكثير منها إلى الإفلاس، وفقدان الثقة بها ليس في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما أيضا في خارجها حيث امتدت الأزمة.

### 4- تنامي نشاط المضاربين:

شهد نشاط المضاربين نموا سريعا، وبمبالغ هائلة ، لم يقابله نموا مماثلا في النشاط الاقتصادي، حيث تجاوزت في الأسهم التي أصدرتها الشركات القيمة الاقتصادية، للشركات نفسها بسبب المضاربات بالأسهم، أن هذه المضاربات لا تستند إلى أية أسس اقتصادية، وهذا ما حصل في الاستثمار الذي حدث في القطاع العقاري الذي حقق نموا متزايدا وتضخما كبيرا في أسعاره لا يطابق السعر الحقيقي له، إن هذا التوجه في الاستثمار في النشاط العقاري تنتج من الأرباح المالية التي تحققت فيه، ومن التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين فيه، وعندما حل وقت تسديد القروض لم يستطع أصحابها تسديد ما بذمتهم، وعرضت الكثير من العقارات السكنية للبيع دون إخلاءها من ساكنيها مما تسبب في تهاوي وانهيار أسعارها وهكذا بدأت الأزمة لتصل إلى كل المتعاملين بهذه العقارات تملكا و إقراض أو تأمينا وسندات .

### ثانيا: خطط الإنقاذ لمواجهة الأزمة:

تدخلت أغلب الدول الصناعية الكبرى لوضع حد للمضاربة بالقروض والسندات، وكذلك تخصيص مليارات من الدولارات لدعم البنوك المتعثرة على أساس حمايتها من الانهيار على غرار ما حل بالبنوك الاستثمارية الأمريكية وفي مقدمتها بنك "ليمان براندرز"، غير أن هذا الدعم لن يكون بدون مقابل، إذ ستقوم الحكومات بتملك حصص من البنوك التي تستفيد من الدعم، إضافة إلى التدخل في سياساتها وإدارتها بشكل يراود منه الحد من شراحتها للمضاربة وتحقيق الأرباح الوهمية.

### 1- خط الإنقاذ الأمريكية:

<sup>3</sup> وليد أحمد صافي، الأزمة المالية العالمية 2008، طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي، الملتقى الدولي الثاني : الموسوم ب الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية: النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، 5-6 ماي 2009، ص 22.

-بلغت قيمة الخطة 700 مليار دولار، مما يجعلها أكبر تدخل للسلطات الأمريكية في الأسواق المالية منذ أزمة الركود الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، وقد أعلنت الحكومة الأمريكية أنها ابتغت من وراء خطة الإنقاذ المالي عدة أهداف أهمها<sup>4</sup>:

-تعويض المصارف والمؤسسات المالية التي تعاني مما يعرف ( بالديون المشكوك في تحصيلها) وهي الديون التي فشل أصحابها في إرجاعها إلى البنوك.

-تنص الخطة على حماية المواطنين المهددين بمصادرة منازلهم، فالإحصاءات توقعت بمصادرة أكثر من مليوني منزل خلال عام 2009، بسبب فشل ملاكها في سداد أقساطهم الشهرية على القروض العقارية التي اشتروا بها منازلهم.

-كما تفرض الخطة أيضا على الحكومة مراجعة الشروط التي يتم على أساسها منح قروض عقارية جديدة، وذلك لتفادي السهولة التي كانت بها القروض القديمة دون التأكد من قدرة المسددين على سداد الدين.

-منعت الخطة منح تعويضات باهضة لرؤساء مجالس إدارة الشركات والمصارف المتعثرة وغيرهم من كبار الموظفين الذين تم تسريحهم أو قدموا استقالتهم طالما أن الخزينة العامة تملك أسهما في هذه المؤسسات، كما تحد الخطة من منح العلاوات والمكافآت لكبار الموظفين كما تنص على استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لكنها لم تتحقق.

-أشرفت على تطبيق الخطة أربعة مؤسسات، بينها مؤسسة مستقلة، ولهذه المؤسسات الأربع هيئة مراقبة تضم:

-رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي أي البنك المركزي الأمريكي.

-وزير الخزانة الأمريكية.

-رئيس لجنة السندات والبورصة التي تشرف على عمل سوق وول ستريت.

-مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس، الذي يقوم بمراقبة عمليات شراء الأصول من المصارف المتعثرة و التدقيق في حساباتها، وفق ذلك يتولى القضاء التدقيق في الإجراءات التي يتخذها وزير الخزانة في إطار الخطة.

-وأخيرا حددت الخطة مهلة قصوى لتنفيذ الخطة تنتهي في 31 ديسمبر 2009، مع إمكانية تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتان اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

**-الانتقادات الموجهة لهذه الخطة:**

-يعيب الكثير من المتخصصين على هذه الخطة، تركيزها على تدخل الدولة في السوق، لأن تاريخ وفكر الاقتصاد الحر يقومان على ترك المؤسسات الخاصة تواجه عقبات أفعالها، فتدخل الدول المباشر في الأسواق يشبه الاقتصاد الموجه، في الدول الاشتراكية.

-يؤكد بعض الخبراء الاقتصاديين أن دفع مبلغ 700 مليار دولار من الخزينة العامة أمر غير عادل و أن الخطة تفيد الأثرياء في السوق وليس المواطنون العاديون، فلماذا يتحمل دافعوا الضرائب (المواطنون) عبئ الأخطاء التي ارتكبتها المؤسسات المالية الثرية، والتي كانت

<sup>4</sup> علي فريد عبد الكريم، الأزمة المالية العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، قسم إدارة المخاطر، ص 4، 5. متوفر على الرابط التالي: <http://cbi.iq/static/uploads/up/file-152232067566201.pdf>

أصلا سبب المشكلة عبر تصرفاتها غير المسؤولة في سياسة الإقراض المتساهلة سعيا وراء الربح.

-ويرى البعض أن المبالغ المالية المذكورة ي لمعالجة الأزمة على المدى القصير فقط لكنه لن يغير الوضع ما لم تجد المصارف سبيلا لمنع تراكم الديون، كما أن سياسية الإقراض المتساهلة يجب أن تتوقف وتفرض شروط جديدة لذلك تعتمد على تقييم حقيقي لقدرة المقترض على السداد.